

زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى القاهرة: تدشين مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والصين لتوطيد الصناعة والتكنولوجيا، ودعم البنية التحتية والمشروعات القومية، وتعزيز، وبحث آليات موازنة التبادل التجاري والتعاون المالي.

إشادة دولية بأداء السندات المصرية وتراجع علاوة المخاطر لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2014. ويأتي هذا التحسن في ضوء عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية الإيجابية، من بينها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية، إلى جانب تراجع مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال السنوات المقبلة.

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري استمرار التراجع التدريجي في معدلات التضخم، حيث تباطأ معدل التضخم العام للحضر ليسجل 14.5% في أغسطس 2026، مقابل 14.9% في يوليو 2026

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أننا نستهدف تخصيص ٦ مليارات جنيه لصرف الدفعة الثالثة من المستحقات المتأخرة للمصدرين نقدًا عن مشحونات ما قبل أول يوليو ٢٠٢٤، على أن يتم تلقي طلبات الشركات المصدرة الرغبة في الاستفادة من الدفعة الثالثة لمبادرة السداد النقدي اعتبارًا من ١٦ أغسطس 2026 حتى الأول من أكتوبر 2026.

أحدث التطورات الاقتصادية

أحدث تطورات السياسة المالية

توقيع وإطلاق شراكات جديدة بهدف تأسيس مشروع «AFRICA DATA CENTRES EGYPT» لإنشاء أحد أكبر مراكز البيانات في مصر، وإنشاء أول مركز بيانات للذكاء الاصطناعي السيادي في مصر؛ لترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للبيانات والخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي

أكد أحمد كجوك وزير المالية، ان ثقة المواطنين في حزمة تسهيلات الضرائب العقارية انعكست في الإقبال الملحوظ على استخدام «الموبايل أبلكيشن» والذي حقق نجاحًا كبيرًا منذ إنطلاقه في يونيو 2026

رئيس الوزراء يشهد توقيع مذكرة تفاهم لإقامة قاعدة لتخطيط وإنشاء مصانع السيارات ووسائل النقل المختلفة في مصر. وجاءت أهم محاور التوقيع حول توطيد صناعة السيارات، وتخطيط إنشاء المجمعات الصناعية، وزيادة المكون المحلي وسلاسل الإمداد، وحوافز الاستثمار وتوفير فرص العمل.

ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو 57.2 مليار دولار بنهاية أغسطس 2026، مقابل نحو 56.3 مليار دولار بنهاية يوليو 2026، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

أحدث تطورات السياسة المالية:

إشادة دولية بأداء السندات المصرية وتراجع علاوة المخاطر لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2014، بما يعكس تحسن تقييم الأسواق لمستوى المخاطر المرتبطة بالاقتصاد المصري، وارتفاع ثقة المستثمرين في قدرته على الوفاء بالتزاماته. ويأتي هذا التحسن في ضوء عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية الإيجابية، من بينها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية، إلى جانب تراجع مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال السنوات المقبلة.

أشارت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني إلى أن مصر تعد أكبر دولة إفريقية من حيث رصيد الصكوك القائمة، بحصة تبلغ 48% من إجمالي الصكوك القائمة في إفريقيا، بما يعكس قدرة مصر على الاستفادة من أدوات تمويل متنوعة لدعم احتياجاتها التمويلية.

من جانبه أكد بنك "جيه بي مورجان" انخفاض العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لشراء السندات السيادية المصرية المقومة بالدولار إلى 322 نقطة أساس في نهاية الأسبوع الثالث من أغسطس الماضي، بما يعكس تراجع علاوة المخاطر المرتبطة بالاستثمار في أدوات الدين المصرية، وأشارت "موديز" إلى أن مصر لم تسجل أي حالات تخلف عن السداد في السندات أو القروض منذ عام 1983.





تخصيص ٦ مليار جنيه لصرف الدفعة الثالثة من مستحقات المصدرين نقدًا

- أكد أحمد كجوك وزير المالية، أننا نستهدف تخصيص ٦ مليارات جنيه لصرف الدفعة الثالثة من المستحقات المتأخرة للمصدرين نقدًا عن مشحونات ما قبل أول يوليو ٢٠٢٤، على أن يتم تلقى طلبات الشركات المصدرة الراغبة في الاستفادة من الدفعة الثالثة لمبادرة السداد النقدي اعتبارًا من ١٦ أغسطس 2026 حتى الأول من أكتوبر 2026، بحيث يتم الصرف يوم ٢٢ من أكتوبر 2026.
- وجدير بالذكر أنه تم سداد أكثر من ٨٠ مليار جنيه للمصدرين خلال ٦ سنوات، ونستهدف الانتهاء من كل المتأخرات خلال عامين، لافتًا إلى تخصيص ٤٨ مليار جنيه بالموازنة الحالية لسرعة تقديم المساندة التصديرية. وأوضح الوزير، أن هناك تنسيقًا وتكاملاً مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لتطوير منظومة الصادرات وتحفيز القطاع التصديري.

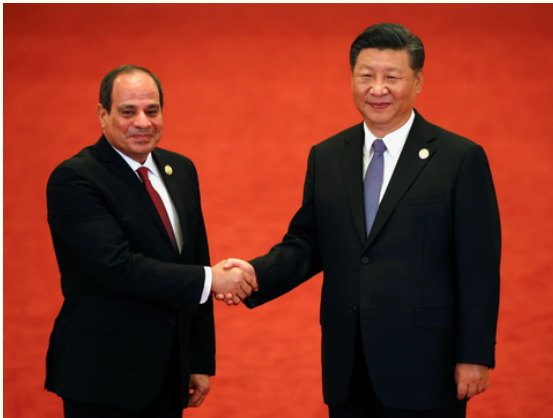


أكد أحمد كجوك وزير المالية، ان ثقة المواطنين في حزمة تسهيلات الضرائب العقارية انعكست في الإقبال الملحوظ على استخدام «الموبايل أبلكيشن» والذي حقق نجاحًا كبيرًا منذ إنطلاقه في يونيو 2026

- وأشار الوزير إلى النجاح الكبير الذي حققه الموبايل أبلكيشن؛ حيث تم إنشاء ٦١٢ ألف حساب إلكتروني خلال أول شهرين، وتم تقديم ٤٩٠ ألف إقرار ضريبي بأكثر من 1 مليون وحدة عقارية منها ٦٣٦ ألف وحدة سكنية، و١٨٨ ألف وحدة غير سكنية، وأكثر من ٦ آلاف منشأة أخرى. أوضح أن الممولين قاموا بسداد ٢٨ مليون جنيه تحت حساب الضريبة العقارية للاستفادة من التسهيلات الجديدة. وأكد كجوك أننا مستمرين في تبسيط الإجراءات وتطوير «الموبايل أبلكيشن»، وإزالة أي تحديات قد تواجه الممولين.

أحدث التطورات الاقتصادية:

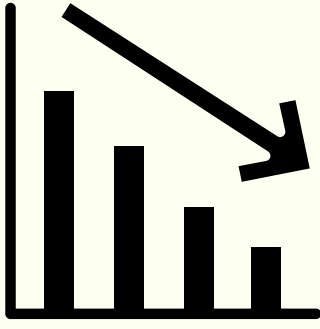
زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى القاهرة: تدشين مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والصين لتوطين الصناعة والتكنولوجيا، ودعم البنية التحتية والمشروعات القومية، وتعزيز، وبحث آليات موازنة التبادل التجاري والتعاون المالي.



ناولت القمة المصرية - الصينية بالقاهرة تعزيز العلاقات الثنائية والانتقال بها إلى آفاق أوسع من التعاون الاقتصادي والاستثماري، وجاءت أبرز مخرجات الزيارة كالتالي:

- تعزيز الشراكة الاستراتيجية: التأكيد على عمق العلاقات التاريخية وتجديد التنسيق السياسي والفني لدعم رؤية "مصر 2030" مع مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.
- توطين الصناعة والتكنولوجيا: اتفاق الطرفين على توسيع الاستثمارات الصينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (TEDA)، مع التركيز على نقل التكنولوجيا، والسيارات الكهربائية، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر.
- دعم البنية التحتية والمشروعات القومية: أشاد الجانب الصيني بالمشروعات القومية المصرية، لا سيما العاصمة الإدارية الجديدة ومشاريع النقل الذكي، مع التعهد بتقديم تسهيلات تمويلية جديدة للمشروعات التنموية.
- التبادل التجاري والتعاون المالي: بحث آليات موازنة الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات الزراعية والصناعية المصرية إلى الأسواق الصينية، والتوسع في استخدام العملات المحلية (الجنيه واليوان) في التسويات التجارية لتخفيف الضغوط على النقد الأجنبي.

تراجع معدلات التضخم السنوية مع تراجع تضخم أسعار الأغذية والمشروبات، وهو أكبر مكون في سلة التضخم



- أظهرت بيانات البنك المركزي المصري استمرار التراجع التدريجي في معدلات التضخم، حيث تباطأ معدل التضخم العام للحضر ليسجل 14.5% في أغسطس 2026، مقابل 14.9% في يوليو 2026، ومقابل 38% أعلى نقطة بلغها في سبتمبر 2023 (حيث بدأ معدل التضخم في مساره التصاعدي منذ يناير 2023، متأثراً بنقص المعروض من النقد الأجنبي في ذلك الحين).
- وعلى نحو آخر، فقد سجل معدل التضخم الأساسي 14.9% في شهر أغسطس 2026 مقارنة بـ 14.7% خلال شهر يوليو 2026.

توقيع وإطلاق شراكات جديدة بهدف تأسيس مشروع «Africa Data Centres Egypt» لإنشاء مركز بيانات يعد من أكبر مراكز البيانات في مصر، وإنشاء أول مركز بيانات للذكاء الاصطناعي السيادي في مصر؛ لتعزيز البنية التحتية الرقمية في مصر، ودعم جهود الدولة في توطين التقنيات المتقدمة وتعزيز قدرتها على استضافة البيانات ومعالجتها محلياً، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للبيانات والخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي. وجاءت أبرز ملامح الإعلان كالتالي:



- إنشاء أكبر مركز بيانات إقليمي: تدشين أكبر مجمع لمراكز البيانات في مصر وفق أعلى المستويات العالمية للجودة والأمان السيبراني، لتقديم خدمات السحابة الإلكترونية وتخزين البيانات الضخمة للمؤسسات المحلية والدولية.
- إطلاق الذكاء الاصطناعي السيادي: تأسيس مركز متخصص للذكاء الاصطناعي السيادي لضمان معالجة وتحليل البيانات الحساسة داخل حدود الدولة، وتطوير نماذج ذكاء اصطناعي وطنية تدعم اتخاذ القرار في القطاعات الاستراتيجية مثل الصحة، التعليم، والمالية.
- توطين التكنولوجيا وبناء القدرات: تهدف هذه الاستثمارات إلى توطين صناعة الحوسبة السحابية والتكنولوجيا المتقدمة، مع توفير فرص عمل تخصصية للكوادر المصرية الشابة ودعم منظومة الابتكار الرقمي.

رئيس الوزراء يشهد توقيع مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الصناعة وصندوق مصر السيادي التابع لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية وشركة «جيانغسو تشان خو» الصينية للمعدات الذكية، بالتعاون مع شركة «فيدا لأنظمة هندسة السيارات FIDIA Automotive Engineering Systems S.R.L»، بشأن مشروع إنشاء قاعدة لتخطيط وإنشاء مصانع السيارات ووسائل النقل المختلفة في مصر. وجاءت أبرز محاور التوقيع كالتالي:



- توطين صناعة السيارات: تأتي هذه الخطوة تنفيذاً للإستراتيجية الوطنية لتنمية صناعة السيارات، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي واعد لصناعة وتجميع السيارات وتصديرها للأسواق الإقليمية والإفريقية.
- تخطيط وإنشاء المجمعات الصناعية: تتضمن المذكرة نقل الخبرات العالمية والتكنولوجيا الحديثة لتصميم وتخطيط المصانع وخطوط الإنتاج وفق أحدث النظم الصناعية والمستدامة.
- زيادة المكون المحلي وسلاسل الإمداد: يستهدف المشروع تعميق التصنيع المحلي من خلال جذب الموردين والمصنعين للصناعات المغذية للسيارات، مما يساهم في خفض فاتورة الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي.

• حوافز الاستثمار وتوفير فرص العمل: التزام الحكومة بتقديم كافة التسهيلات والحوافز الممكنة للمشروع، بما يضمن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة للكوادر المصرية.



صافي الاحتياطيات الدولية يصل إلى 57.2 مليار دولار أمريكي في نهاية أغسطس 2026

- ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو 57.2 مليار دولار بنهاية أغسطس 2026، مقابل نحو 56.3 مليار دولار بنهاية يوليو 2026، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، مسجلاً زيادة بأكثر من 900 مليون دولار وبنسبة نمو تقارب 1.6%.
- وبالمقارنة مع شهر أغسطس العام السابق حين بلغ صافي الاحتياطيات الدولية نحو 49.3 مليار دولار، ارتفعت الاحتياطيات بنحو 8 مليار دولار، محققة نسبة نمو تتجاوز 16%.

القطاع الحقيقي

معدل النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

- سجل الاقتصاد المصري معدل نمو ملحوظ بلغ ٥,١% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ٤,٤% خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بما يعكس صلابة واستدامة نمو الاقتصاد المصري في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة، مدفوعاً في الأساس بتسارع معدلات النمو لقطاعات الصناعة، والتجارة، والاتصالات لتتقود معدل النمو المحقق بنسبة ٤,٨% للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.
- كما شهد نشاط قناة السويس تعافياً واضحاً ليصبح من أعلى الأنشطة نمواً محققاً ٢٣,٣% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، هذا بالإضافة إلى انتعاش نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستمرار تحقيق معدل نمو مرتفع لنشاط الصناعة غير البترولية بنحو ٩%، مع تحول نشاط تكرير البترول للنمو الموجب بنسبة ٨,٧%، مقارنة بمعدل انكماش بلغ ١,٩% خلال العام المالي السابق في ضوء تزايد الإنتاج الملحوظ للقطاع. كما حقق نشاط المطاعم والفنادق معدل نمو بلغ ٦,٥% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مدعوماً باستمرار تحسن الحركة السياحية والطلب على الخدمات المرتبطة بها.

معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

- بلغ معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ٤,٧%، نتيجة تحسن أداء العديد من الأنشطة، أبرزها قطاع الصناعة وقناة السويس وتكرير البترول.
- ويعد نشاط الصناعة غير البترولية المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، كما استمر نشاط الاتصالات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ليعد ثاني أعلى القطاعات نمواً خلال الربع الرابع - بنسبة ٢٤,٣%، مدفوعاً في الأساس بارتفاع إيرادات شركات الاتصالات، وكذا في ظل زيادة صادرات الخدمات الرقمية، وتحسن مؤشرات الإنترنت إلى جانب ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، بما يعزز من مساهمة القطاع في دعم مسار التحول الرقمي والنمو الاقتصادي.
- كما استمر نشاط قناة السويس في التعافي محققاً معدل نمو مرتفع بلغ ٣٣,٨% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وحقق نشاط تكرير البترول معدل نمو بلغ ٢٢,٤% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. كما شهد نشاط الاستخراجات طفرة غير مسبوقة؛ حيث تحول النشاط للنمو الموجب خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك لأول مرة منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وذلك في ضوء تحسن أداء قطاعي البترول والغاز.

مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

سجل الاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من العام المالي الجاري ٢٠٢٦/٢٠٢٥ طفرة نوعية محققاً معدل نمو بلغ ٥% مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤,٨% خلال الربع المناظر من العام المالي السابق،

على المستوي القطاعي (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥):

- سجل نشاط قناة السويس أداءً إيجابياً ملحوظاً، ليصبح النشاط الأعلى نمواً بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، محققاً معدل نمو بلغ ٢٣,٦% ويعكس هذا الأداء نجاح الهيئة في الحفاظ على انتظام حركة الملاحة واستمرار تقديم الخدمات الملاحية بصورة طبيعية وكفاء رغم الأوضاع والتوترات الإقليمية الراهنة، بما يؤكد مرونة القناة وقدرتها على مواصلة أداء دورها الحيوي في حركة التجارة العالمية.
- واصل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أدائه المتميز خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، محققاً معدل نمو بلغ ٢٠,٣%، ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى التوسع في خدمات الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، فضلاً عن تنامي الطلب على خدمات الإنترنت والتطبيقات الرقمية، بما يعكس تسارع وتيرة التحول الرقمي وتعاضد دور القطاع في دعم النمو الاقتصادي.
- شهد قطاع البترول خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/ ٢٠٢٥، تحولاً إيجابياً، محققاً معدل نمو موجباً بلغ ٠,٧%، وذلك للمرة الأولى منذ الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ويعزى هذا الأداء إلى ارتفاع معدلات الإنتاج المحلي من البترول الخام والمتكثفات والبوتاجاز، بما يعكس بوادر تحسن في نشاط هذا القطاع الحيوي.

نسب مساهمة القطاعات في النمو المحقق (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥):

- واصل نشاط الصناعات التحويلية دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي مسجلاً أكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١ نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو البالغ ٥%،
- كما جاء نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بمساهمة بلغت ٠,٧ نقطة مئوية،
- تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بمساهمة بلغت ٠,٧ نقطة مئوية، بما يعكس تنوع مصادر النمو واستمرار أداء عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بصورة إيجابية.

الاستثمارات المنفذة (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥):

- بلغت إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/ ٢٠٢٥ نحو ٦٣٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٣١ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، محققاً زيادة تقدر بنحو ١٠٦ مليارات جنيه، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في النشاط الاستثماري واستمرار زخم الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.

مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

- تظهر المؤشرات استمرار تنامي مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاستثماري، حيث اتخذت نسبة الاستثمارات الخاصة مساراً تصاعدياً على مدار الفترات الأخيرة مرتفعة من متوسط تراوح بين ٣٥% و ٣٩% خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ما يزيد على ٥٠% خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥،
- مع استمرار هذه النسبة المرتفعة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، ويعكس ذلك نجاح الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للاستثمار والنمو الاقتصادي.

- على نحو آخر، شهدت الاستثمارات العامة تراجعاً نسبياً في حصتها من إجمالي الاستثمارات الكلية، بما يعكس توجه الدولة نحو إعادة توزيع أدوار الاستثمار وإفساح المجال بصورة أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

على المستوي الإنفاق (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- يعزى النمو الاقتصادي المحقق خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بصورة رئيسية إلى قوة الاستهلاك العائلي، الذي ساهم بنحو ٦,١ نقطة مئوية في معدل النمو، مقارنة بمساهمة بلغت ٤,٨ نقطة مئوية خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- ارتفعت مساهمة الإنفاق الحكومي الجاري إلى ٣,١ نقطة مئوية مقابل ٠,٣ نقطة مئوية خلال الفترة المقارنة بما يعكس الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو.
- وفي الوقت ذاته تحسنت مساهمة الاستثمار والتغير في المخزون لتسجل ٠,٩ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سالبة بلغت ٢,٤ نقطة مئوية خلال الفترة المقارنة، وهو ما يشير إلى تحسن ملحوظ في النشاط الاستثماري وزيادة الثقة في الاقتصاد المصري

أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

سجل الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري ٢٠٢٥/٢٠٢٦ معدل نمو بنسبة ٥,٣%. وتعد هذه الزيادة هي الأكبر منذ الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، مدفوعة بحزمة الإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي ورفعت من مرونته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

وكانت من أبرز القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مايلي:

- قناة السويس ٢٤,٢%
- المطاعم والفنادق: ١٤,٦%
- الصناعة غير البترولية: ٩,٦%
- تجارة الجملة والتجزئة: ٧,١%
- النقل والتخزين: ٦,٤%
- الكهرباء: ٥,٦%
- الصحة: ٤,٦%
- التعليم: ٣,٣%

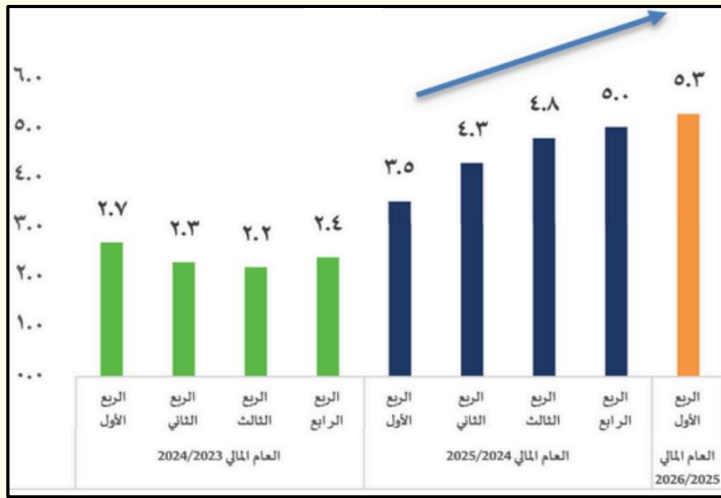
الركائز الأساسية للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

- النشاط الصناعي غير البترولي: تصدر هذا القطاع قائمة المساهمين في النمو المحقق، حيث ساهم بمفرده بنحو ١,٢ نقطة مئوية من إجمالي الـ ٥,٣%. ويعود نموه بنسبة ٩,٦% إلى نجاح سياسات توطيد الصناعة وتعزيز الصادرات تامة الصنع ونصف المصنعة.
- قطاع السياحة: استمر نشاط المطاعم والفنادق في أدائه المتميز، حيث انعكست جهود تنشيط القطاع على جذب ١٩ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٥، وهو رقم قياسي يرسخ مكانة مصر كوجهة سياحية رائدة عالمياً.
- ساهم النمو المرتفع في قطاعي البنوك (١٠,٧٣%) والتأمين (١٢,٨٥%) في دعم جهود الشمول المالي من خلال التوسع الملحوظ في الخدمات المصرفية والتأمينية.

- **قناة السويس والتعافي التدريجي:** بدأ نشاط القناة في التعافي الجزئي محققاً نمواً بنسبة ٢٤,٢%، بالتزامن مع العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر، وبفضل المبادرات التحفيزية التي أطلقتها هيئة قناة السويس.
- **قطاع الطاقة:** انحسر الانكماش في نشاطي البترول والغاز نتيجة تكثيف برامج الحفر والاستكشاف وتوفير التسهيلات اللازمة للشركاء الأجانب، بما في ذلك سداد جزء كبير من مستحقاتهم المالية، مما أدى لزيادة الإنتاج في الأشهر الأخيرة.

وبالنسبة لبيانات الربع الأول من عام

معدلات النمو الربع سنوية للناتج المحلي (بالأسعار الثابتة)



٢٠٢٦/٢٠٢٥، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي مسجلاً ٥,٣% مقارنة، بمعدل نمو بلغ ٣,٥% خلال الربع الأول من العام المالي السابق، مدفوعاً بتسارع الأداء الذي شهده عدد من القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، أهمها قطاع الصناعة غير البترولية ليحقق معدل نمو بلغ ١٤,٥%، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحقق ١٤,٥%، وقطاع السياحة ليحقق ١٣,٨%. هذا بالإضافة إلى تعافي نشاط قناة السويس ليسجل معدل نمو موجب للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٣/٢٠٢٤ محققاً ٨,٦%. كما سجلت عدد من النشاطات الأخرى تسارع في معدلات النمو، ومنها، التشييد والبناء محققاً ٣,٣%، ونشاط التأمين ٨,٩%، والكهرباء ٥,٤%، والنقل والتخزين ٣,٩%.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

حيث أظهر الاقتصاد المصري أداءً قوياً نتيجة الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي، وتمكين القطاع الخاص، بتنفيذ أكثر من ٦٠ إصلاح هيكلي خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى أكتوبر ٢٠٢٥ (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

على المستوى القطاعي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥،

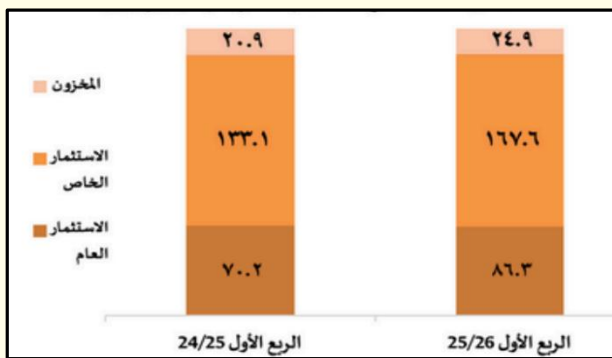
- يرجع نمو نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية في ضوء تحسن الطلب المحلي والخارجي، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال الصناعية، خاصة في ظل استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. فقد حققت صناعات المركبات ذات المحركات معدل نمو بلغ ٥٠% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية محققاً ٤٤%، وصناعة المشروبات محققاً ٣٧%، وصناعة الأثاث محققاً ٣٤%، وصناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية محققاً ١٩%، وصناعة الملابس الجاهزة محققاً ١٧%.
- وجاء النمو المحقق في نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مدفوعاً باستراتيجية الدولة لتحويله من قطاع خدمي إلى قطاع إنتاجي قائم على التكنولوجيا وصناعة التعهيد، إلى جانب دوره في تعزيز الصادرات المصرية الرقمية. وقد ساهمت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية إلى جانب الارتفاع الكبير في متوسط سرعة الإنترنت، في تعزيز انتشار الخدمات الرقمية وتوسيع قاعدة المستخدمين.

- كما عزز نمو قطاع السياحة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نتيجة للدعم المستمر الموجه له من خلال رفع جودة الخدمات والبنية التحتية السياحية، وتطوير منظومة النقل، وجذب الوفود السياحية إلى مصر والترويج للسياحة المصرية. وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي للاستقطاب شرائح أوسع من الزوار.

على المستوى الإنفاق خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥،

- فقد سجل الاستثمار مساهمة إيجابية بلغت ٢,٤٥ نقطة مئوية، في تطور يعكس التحسن الذي يشهده تكوين رأس المال، وهو ما يمثل مؤشراً لاستعادة الثقة الاستثمارية وتنامي دور التكوين الرأسمالي في دعم نمو الاقتصاد المصري.

الإستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)



- فقد ارتفعت إجمالي الاستثمارات إلى ٢٧٨,٧ مليار جنيه بالأسعار الثابتة مقابل ٢٢٤,٣ مليار في العام السابق، محققاً معدل نمو ٢٤,٢%.

- وحقق الاستثمار الخاص نمواً ملحوظاً بلغ ٢٥,٩%، مستحوذاً على ٦٦% من إجمالي الاستثمار، وهو أعلى مستوى في الفترات المقارنة،

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- بينما استحوذ الاستثمار العام على ٣٤% من إجمالي الاستثمارات. ويشير ذلك إلى توجه واضح نحو خفض الاستثمارات العامة والتركيز على المشروعات ذات الأولوية، مع إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص.

- على مستوى هيكل الصادرات السلعية، سجل الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ أداءً قوياً عبر المجموعات السلعية؛ فقد نمت السلع تامة الصنع مثل الملابس الجاهزة (٢٤,٨%) والمحضرات الغذائية المصنعة (٢٩,٩%) وكذلك حققت السلع نصف المصنعة نمواً قوياً بلغ (٢١,٤%) مدفوعة بارتفاع صادرات الزيوت والدهون.

مساهمة القطاعات الرئيسية وفقاً للإنفاق (الاستهلاك، الاستثمار، صافي الصادرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي- تاريخياً منذ العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

- شهد معدل النمو الاقتصادي في مصر اعتماداً على مكونات رئيسية من الطلب الكلي . وفي العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، إرتفعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ مقابل العام السابق. ويُعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى تأثير سنة الأساس، حيث تأثرت معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة المقارنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بتداعيات جائحة كوفيد-١٩، إلا أن معدل النمو الاقتصادي قد عاود الإرتفاع فور معاودة النشاط الاقتصادي بعد انحسار آثار الجائحة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- أما في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، فقد ساهمت صافي الصادرات بشكل أساسي في معدل النمو المحقق وذلك نتيجة أثر سعر الصرف علي تزايد حجم الصادرات والواردات خلال عام ٢٠٢٣. وقد بادر البنك المركزي المصري إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية، من أبرزها توحيد سعر الصرف، بهدف استعادة مرونة السوق وتعزيز الثقة. وقد انعكس هذا التصحيح في السياسات النقدية على أداء الاقتصاد خلال عام ٢٠٢٤، حيث بدأ الاستهلاك الخاص بالتعافي مجدداً، ليعود كمكون رئيسي في دعم النمو الاقتصادي.
- ولمحاربة الضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء والطاقة، طبق البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، حيث قام برفع أسعار الفائدة بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ما أدى إلى تحول سعر الفائدة الحقيقي إلى قيم إيجابية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٢، واستمر الاتجاه التنازلي لمعدلات التضخم في مصر.
- وفي ضوء استقرار المؤشرات الاقتصادية حالياً وبدء تراجع معدلات التضخم، شرع البنك المركزي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ في تيسير السياسة النقدية تدريجياً، بهدف تحفيز الطلب الكلي، خاصة من خلال دعم الاستهلاك الخاص وتنشيط الاستثمارات، وهو ما يُتوقع أن يُسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى خلال الفترة المقبلة.

القطاع المالي

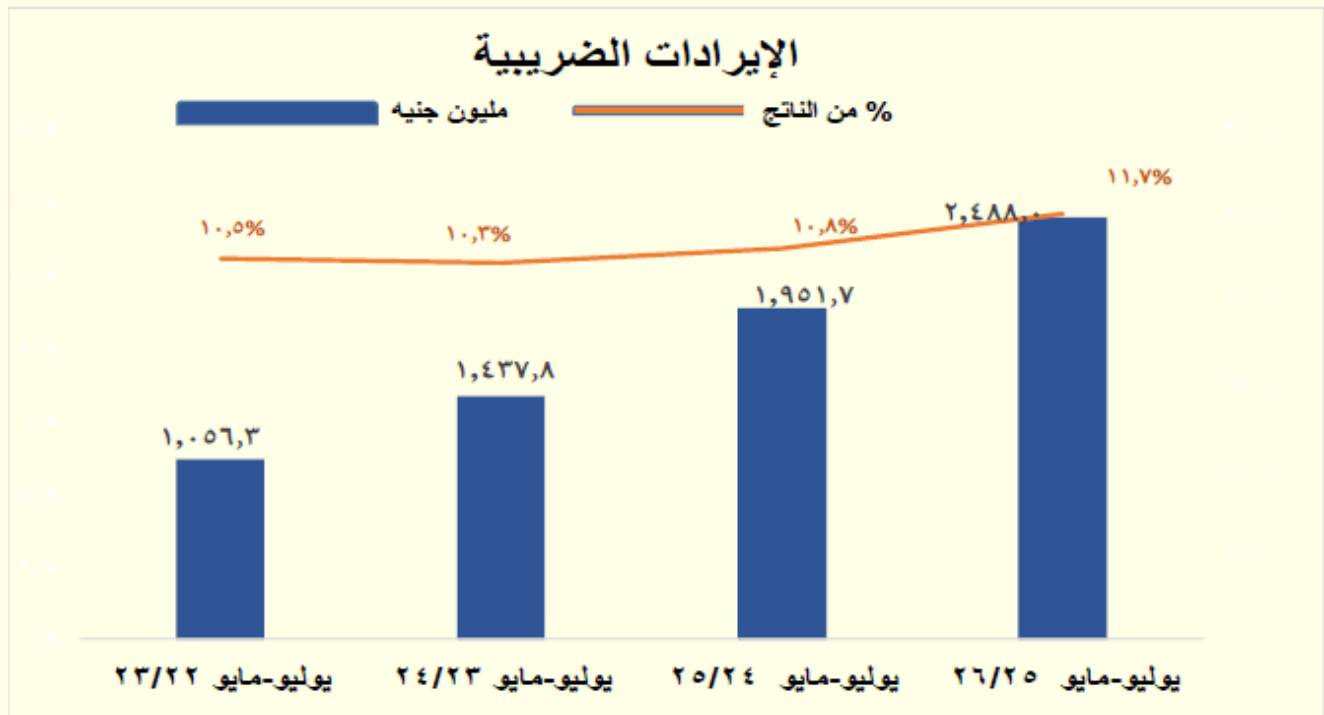
قامت الحكومة المصرية على مدار السنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الإصلاحية بهدف وضع الاقتصاد المصري على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية على استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصري ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

ونظراً للإصلاحات التي اتخذتها وزارة المالية والتي تمثلت في إطلاق حزمة الإصلاحات الضريبية، وتطوير وتحسين الخدمات الضريبية وتعزيز الشفافية. وبناءً عليه، فقد جاءت الفترة من يوليو إلى مايو ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لتعكس تحسناً ملحوظاً في المؤشرات المالية كما هو موضح أدناه.

- إنخفاض العجز المالي الكلي الإسمي بنحو ٥١ مليار جنيه، وإنخفاض منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١,٢%، محققاً نحو ٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وقد ارتفع الفائض الأولي بشكل ملحوظ بمعدل نمو سنوي بلغ ٧٠% مسجلاً نحو ٩٨٥,١ مليار جنيه (٤,٦% من الناتج المحلي

الإجمالي) خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل نحو ٥٨٠,٤ مليار جنيه (٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يمكن إرجاعه في الأساس إلى ما يلي:

- ارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ بنحو ٢٧,٥% مقابل العام السابق لتسجل ٢٤٨٨,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (وهو ما يمثل ١١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي)؛ ويأتي ذلك في ضوء نمو حصيلة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل، مدفوعاً بتحسين العلاقة مع مجتمع الأعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية (وهو إصلاح دائم ومستمر) خاصة على ضريبة الدخل وضرائب النشاط التجاري والصناعي مدفوعاً بالتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى التعديلات المتخذة على قانون ضريبة القيمة المضافة والتي أدت إلى زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية والخدمات، فضلاً عن مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية.
- ضبط الإنفاق العام خلال فترة الدراسة في ضوء السعي نحو تحسين إدارة الدين من خلال تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية. فضلاً عن جهود وضع سقف للإنفاق الاستثماري والبالغ ١,٢ تريليون جنيه للعام المالي الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.



على جانب الإيرادات العامة

بلغت جملة الإيرادات العامة نحو ٢٩٧٦,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالي ٢٦/٢٥، لترتفع بنحو 730.2 مليار جنيه بنسبة نمو ٣٢,٥%، مقابل ٢٢٤٦,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٣,٦% من إجمالي الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٦,٤%.

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٢٤٨٨,٠ مليار جنيه لترتفع بنحو ٥٣٦,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧,٥%) مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التي ساهمت في ارتفاع جملة الإيرادات ما يلي:

- ارتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٢٤٢,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٤,٤%) لتسجل نحو ٩٤٩,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
 - حيث ساهم في ذلك في الأساس ارتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ ٥٣,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,٥%) لتحقيق ٢٢٢,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجاري والصناعي بـ ٣٧,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,٢%) لتحقيق ١٥٩,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع الحصيلة من الضريبة على المهن غير التجارية بـ ٦,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٤,٤%) لتحقيق ٢٠,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفعت الحصيلة من الضريبة على الشركات بـ ١٤٥,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٧,٢%) لتحقيق ٥٣٦,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. ومنها:
 - ارتفاع حصيلة الضريبة من الشركات الأخرى بـ ١٠٩,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٨,١%) لتحقيق ٣٩٦,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع الحصيلة الضريبية من قناة السويس بنحو ١٧,٠ مليار جنيه مصري (بنسبة نمو ٢٠,٣%) لتصل إلى ١٠٠,٧ مليار جنيه مصري خلال فترة الدراسة.
- ارتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢٠٠,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤,٣%) لتسجل ١٠٢٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
 - حيث ساهم في ذلك في الأساس ارتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ ٥٣,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١١,٤%) لتحقيق ٥١٨,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، (ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من السلع المستوردة بـ ١٧,٠ مليار جنيه لتحقيق ٣٣٧,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من السلع المحلية بـ ٣٦,١ مليار جنيه لتحقيق ١٨١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة).
 - ارتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ ٤٤,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٢,٩%) لتحقيق ١٤٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من الفنادق والمطاعم بـ ٢٥,٠ مليار جنيه لتحقيق ٣٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع حصيلة خدمات التشغيل للغير بمقدار ٦,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من خدمات الاتصالات الدولية والمحلية بـ ٩,١ مليار جنيه لتحقيق ٣٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من الخدمات الأخرى بـ ٣,٦ مليار جنيه لتحقيق ٢٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيلة من ضرائب على السلع المحلية بـ ٧١,٤ مليار جنيه بنسبة ٤٩,٢% لتحقيق ٢١٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ ٢,٩ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٦%) لتحقيق ١٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ ٢٢,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٤,٩%) لتحقيق ٧٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيلة من الضريبة على استخدام السلع بـ ٤,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠,٩%) لتحقيق ٤٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيلة من الضريبة على الخدمات الخاصة بمقدار ١,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٧,٨%) لتصل إلى ٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفعت الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٦٠,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٠,١%) لتحقيق ٣٦٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣٠١,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
 - وذلك في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٥٥,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٠,٠%) لتحقيق نحو ٣٣٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وفي ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على السيارات بـ ٣,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١,٠%) لتحقيق نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وفي ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على المباني بـ ٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٦,٦%) لتحقيق نحو ٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١٧,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٤%) لتحقيق ١٢٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفعت المتحصلات من الضرائب الأخرى لتحقيق ٢٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في ضوء ارتفاع الحصيلة من إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزي المصري لتحقيق ٢٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- (ارتفعت الإيرادات غير الضريبية: (والتي تمثل ١٦,٤% من إجمالي الإيرادات) بنحو ١٩٣,٨ مليار جنيه لتسجل نحو ٤٨٨,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢٩٤,٩ مليار جنيه خلال فترة المقارنة مدفوعاً في الأساس بما يلي:
- ارتفعت المنح بـ ٥,٦ مليار جنيه لتسجل نحو ١٥,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء زيادة المنح من جهات حكومية لتسجل ١١,٩ مليار جنيه، وزيادة المنح من الجهات الأجنبية لتحقيق ٢,٤ مليار جنيه.
 - ارتفعت الحصيلة غير الضريبية من الإيرادات الأخرى بنحو ١٨٨,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٦٦,٠%) لتحقيق نحو ٤٧٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء ما يلي:
 - ارتفعت الحصيلة غير الضريبية من بيع السلع والخدمات بـ ٤,٣ مليار جنيه لتحقيق نحو ١٣١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - حققت الحصيلة من عوائد الملكية نحو ٦٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ومنها ما يلي:

- إرتفعت العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل نحو ٢٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - إرتفعت العوائد المحصلة من شركات القطاع العام بنحو ٣,٢ مليار جنيه لتصل نحو ٨,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ✓ إرتفعت الإيرادات من المناجم والمحاجر بنحو ١,٢ مليار جنيه لتصل ٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - إرتفعت الحصيلة غير الضريبية من الإيرادات المتنوعة بـ ١٦٧,٠ مليار جنيه لتسجل نحو ٢٦٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٠٠,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغت الإيرادات غير الضريبية المتنوعة الجارية نحو ٢٣٨,٢ مليار جنيه، وبلغت الإيرادات غير الضريبية المتنوعة الرأسمالية نحو ٢٩,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- جدير بالذكر أن الحصيلة غير الضريبية من الإيرادات المتنوعة قد إرتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢٦/٢٠٢٥، في ضوء الحصيلة الإستثنائية من مشروع علم الروم بنحو ١٦٦,٨ مليار جنيه.

على جانب المصروفات العامة

إرتفعت إجمالي المصروفات بنحو ٦٤٢,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٨,٨%) لتسجل ٤٠٥٠,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو من العام المالي ٢٦/٢٥، مقابل ٣٤٠٨,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين بنحو ٦٠,٩ مليار جنيه بنسبة ١١,٥% ليحقق ٥٨٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- إرتفع شراء السلع بنحو ٣٦,٤ مليار جنيه بنسبة ٢٤,٧% ليحقق ١٨٣,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، ومن بينها:
 - ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ٣,٠ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٦%)، ليحقق ٢١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع الإنفاق على النقل العام بنحو ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٩,٣%)، ليحقق ٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع الإنفاق على الخدمات الأخرى بنحو ٧,٤ مليار جنيه، ليحقق ٣٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الفوائد

- حققت مدفوعات الفوائد ٢١١٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وتستمر جهود وزارة المالية بتحسين إدارة الدين، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل من خلال تقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ٧٥,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٩%) ليصل ٦٦١,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- إرتفع الإنفاق لدعم الصادرات بنحو ١١,٤ مليار جنيه ليصل ٢٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- إرتفع الإنفاق على الدعم النقدي تكافل وكرامة بنحو ٨,٠ مليار جنيه (بنسبة ٢٠,٥%) محققاً ٤٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنحو ١١,٧ مليار جنيه (بنسبة ٨,٣%) محققاً ١٥٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- إرتفع الإنفاق على علاج المواطنين بنحو ٢,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٩%) ليحقق ١٤,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

ارتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٨٧ مليار جنيه، ليحقق نحو ٣٢٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وتعكس تلك الزيادة عودة مستويات الاستثمار الممول من الخزانة العامة إلى مستوياتها التاريخية الطبيعية قبل السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والتي كانت سنة استثنائية شهدت انخفاضاً في الإنفاق العام. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية ملتزمة، وفقاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بالحفاظ على سقف للأستثمارات العامة بقيمة ١,٢ تريليون جنيه مصري للسنة المالية المذكورة.

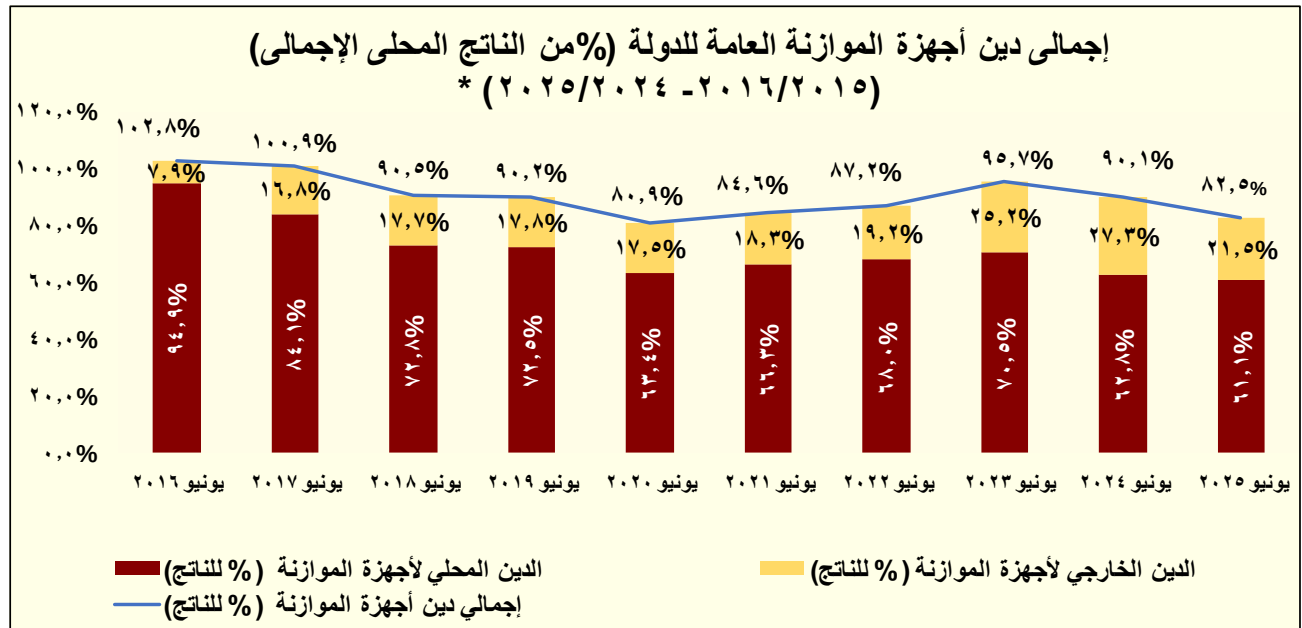
الأداء المالي خلال الفترة يوليو-مايو ٢٥/٢٦

(مليار جنيه)

يوليو - مايو		البيان
٢٥/٢٦	٢٤/٢٥	
٢,٩٧٦,٧٢٩	٢,٢٤٦,٥٦٦	الإيرادات
٢,٤٨٧,٩٨٨	١,٩٥١,٦٨٥	الضرائب
١٥,٠٩٩	٩,٥١٦	المنح
٤٧٣,٦٤٢	٢٨٥,٣٦٤	الإيرادات الأخرى
٤,٠٥٠,٩٤٨	٣,٤٠٨,٧٤٧	المصروفات
٥٨٩,٨٧٨	٥٢٩,٠١١	الأجور وتعويضات العاملين
١٨٣,٦٥٥	١٤٧,٢٣١	شراء السلع والخدمات
٢,١١٨,٢٨١	١,٧٦٤,٨٢٩	الفوائد
٦٦١,٨٥١	٥٨٦,٠٧٨	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
١٧٦,٦٥٩	١٤٧,٩٨٨	المصروفات الأخرى
٣٢٠,٦٢٤	٢٣٣,٦١٠	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
-١,٠٧٤,٢١٩	-١,١٦٢,١٨١	الميزان النقدي
٥٨,٩٥٩	٢٢,٢٢٦	صافي حيازة الاصول المالية
-١,١٣٣,١٧٨	-١,١٨٤,٤٠٧	الميزان الكلي
٩٨٥,١٠٣	٥٨٠,٤٢٢	الميزان الأولي
٤,٦%	٣,٢%	الميزان الأولي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-٥,٣%	-٦,٥%	الميزان الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

دين أجهزة الموازنة العامة للدولة

حققت السياسات المالية تقدماً ملموساً في تحسين مؤشرات المديونية، حيث انخفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٩٦% في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، إلى نحو ٨٢,٥% في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مع خفض الدين الخارجي بنحو ٤ مليارات دولار، وهو ما أسهم في خلق مساحة مالية إضافية موجهة لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، بما يعكس التوازن بين الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الشاملة.



* تحت المراجعة

وعلى صعيد الأدوات التمويلية، واصلت وزارة المالية تبني حلول مبتكرة مثل مبادلة الديون بالاستثمارات ومقايضتها بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية، إلى جانب إصدار الصكوك السيادية المحلية لتوسيع قاعدة المستثمرين وخفض تكلفة خدمة الدين، بما يدعم قدرة الدولة على تمويل التنمية دون المساس بالاستقرار المالي. وقد إنخفض سعر التأمين ضد مخاطر عدم السداد لمدة ٥ أعوام ليصل في يناير ٢٠٢٦ لاقبل من ٢٧٠ نقطة، وتراجع تكلفة والعوائد على السندات الدولية بشكل كبير تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ نقطة (مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

أداء محفظة الدين في النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- التحول نحو الاستحقاقات طويلة الأجل: شهد سوق الإصدارات المحلية تحولاً واضحاً نحو الأدوات طويلة الأجل، حيث ارتفعت حصة أذون الخزانة لأجل ٢٧٣ و ٣٦٤ يوماً إلى ٣٨% مقارنة بـ ١٧% في نفس الفترة من العام السابق.
- خفض تكلفة الاقتراض: انخفضت العائدات على الأوراق المالية الحكومية المحلية بمتوسط ٢,٥% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي.
- خفض الدين الخارجي: تراجعت أرصدة الدين الخارجي بمقدار ٢ مليار دولار مبدئياً في النصف الأول من العام المالي الحالي، تماشياً مع استراتيجية خفض الدين الخارجي بمقدار ١-٢ مليار دولار سنوياً.
- أصدرت مصر أول صكوك سيادية محلية في نوفمبر ٢٠٢٥، وتم تغطية الاكتتاب بأكثر من خمس أضعاف، بقيمة ١٤,٩ مليار جنيه، مما يعكس طلباً قوياً على الأدوات الإسلامية.

أطلقت وزارة المالية إستراتيجية الدين متوسطة المدى للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩

Arab Republic of Egypt's Budget Sector Debt

Medium-Term Debt Strategy

2026-2029



تتبنى السياسة المالية إستراتيجية متوسطة المدى لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة والتي تم نشرها في يناير ٢٠٢٦ للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، بهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مؤشرات خدمة الدين، وتقليل الاحتياجات التمويلية الإجمالية بنسبة تتراوح بين ٩% إلى ١١% من الناتج المحلي بحلول نهاية العام المالي ٢٠٢٨/٢٠٢٩.

ويمكن تحميل التقرير من خلال الرابط التالي:

<https://assets.mof.gov.eg/files/d0ff0080-ff0d-11f0-9f87-81a186cc11a4.pdf>

وتمحور إستراتيجية الدين متوسطة المدى حول أربعة مستهدفات رئيسية كما يلي:

- خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نطاق ٧١% - ٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩.
- زيادة متوسط مدة الاستحقاق (ATM) للمحفظة ليكون بين ٤,٥ - ٥,٠ سنوات.
- إطالة عمر الدين، حيث تهدف الإستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على أدون الخزنة قصيرة الأجل (٩١) يوم و (١٨٢) يوم، واستبدالها بإصدارات طويلة الأجل (٢٧٣) و (٣٦٤) يوماً وسندات لعدة سنوات لتحسين متوسط زمن الاستحقاق.
- أن يمثل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بالعملة المحلية حوالي ٨٠% من إجمالي المحفظة.
- الالتزام بخفض صافي رصيد الدين الخارجي بمقدار ١ - ٢ مليار دولار سنوياً.

وفي إطار إدارة المخاطر تركز إستراتيجية الدين متوسطة المدى على ما يلي:

- مخاطر إعادة التمويل: يتم علاجها من خلال تقليل الاعتماد على الأوراق المالية قصيرة الأجل من أدون الخزنة وزيادة إصدار السندات طويلة الأجل.
- مخاطر سعر الصرف: تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية عبر سداد الديون الخارجية والتركيز على التمويل المحلي.
- مخاطر سعر الفائدة: موازنة المحفظة بين الفائدة الثابتة والمتغيرة، مع استغلال التراجع المتوقع في التضخم لخفض تكلفة الاقتراض الجديد.

كما أطلقت وزارة المالية في يناير ٢٠٢٦ وثيقة "خطة الاقتراض السنوي لجمهورية مصر العربية"

وتهدف الوثيقة إلى عرض خطة الاقتراض الحكومي للنصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ للفترة (يناير - يونيو ٢٠٢٦) لتلبية احتياجات التمويل الإجمالية وسداد المديونيات المستحقة مع الالتزام بالمسؤولية المالية والشفافية، ويمكن تحميل التقرير من خلال الرابط التالي:

<https://assets.mof.gov.eg/files/40629c30-ff7b-11f0-b0c9-070a2d000c2.pdf>

Arab Republic of Egypt's Annual Borrowing Plan

FY 2025-2026 (January-June)



القطاع النقدي

ساعدت الإجراءات الإصلاحية التي طبقها البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٤ من خلال السماح لسعر صرف الجنيه أن يتحدد وفقاً لآليات السوق، في إستعادة إستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى، من خلال زيادة التدفقات من النقد الأجنبي، ووضع معدلات التضخم العام والأساسي في مسار نزولى.

ولقد شهدت تدفقات المحافظ الاستثمارية انتعاشاً ملحوظاً، مدفوعاً بشكل رئيسي بتزايد ثقة المستثمرين، وارتفاع تحويلات العاملين من الخارج، إلى جانب الإيرادات غير المسبوقة من صفقة رأس الحكمة الاستثمارية في مارس ٢٠٢٤، والإيرادات من مشروع علم الروم في ٢٠٢٦.

كما تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في تدفقات العملات الأجنبية أدت إلى التعافي غير المسبوق في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي، والذي عاد إلى تسجيل مستويات موجبة منذ مايو ٢٠٢٤.

وتشير أحدث البيانات خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، إلى استمرار تباطؤ معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليسجل ٢١,٥% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بمتوسط قدره ٢٢,٧% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.

✓ ويُعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض مساهمة صافي المطلوبات على القطاع العام، بالإضافة إلى أثر إعادة تقييم المكونات الأجنبية في السيولة المحلية جراء التحسن النسبي في سعر الصرف خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بذات الفترة من العام السابق. وقد حد من ذلك جزئياً ارتفاع مساهمة صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع.

✓ أما على أساس شهري، فقد بلغ معدل نمو السيولة المحلية ٠,٥% و ١,٢% و ١,٣% في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠٢٥، على التوالي. وجاء الارتفاع التراكمي بمقدار ٣% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ مدعوماً بارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي، والزيادة في صافي المطلوبات على القطاع العام، وكذا ارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص المدفوعة بشكل رئيسي بالزيادة في القروض الممنوحة بالعملة المحلية لقطاعي الخدمات والصناعة.

على جانب الأصول

✓ شهد صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي (NFAs) الذي يشمل البنك المركزي المصري والبنوك التجارية ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار تراكمي بلغ ٤,٧ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ ليسجل ٢٥,٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى منذ يوليو ٢٠١٢، ومقابل ٢٠,٨ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٥. وجاءت هذه الزيادة التراكمية مدعومة بشكل جزئي بارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية بمقدار ٢,٤ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ١٢,٢ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى له منذ فبراير ٢٠١٤. وقد انعكست هذه الزيادة لدى البنوك التجارية في ارتفاع الأصول الأجنبية مدعومة بزيادة موارد النقد الأجنبي، لا سيما تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالإضافة إلى ارتفاع استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية المصرية.

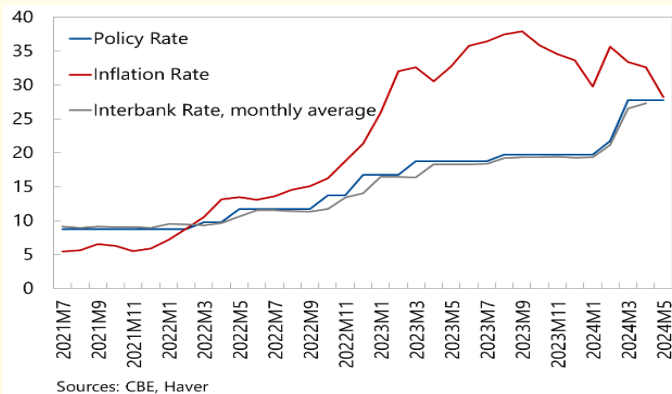
✓ وبالمثل، زاد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي للشهر الثامن على التوالي، مسجلاً ١٣,٣ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥ و ١٥,١ مليار دولار في يناير ٢٠٢٦ - وهو أعلى مستوى له منذ سبتمبر ٢٠٢١ - مدعوماً بشكل جزئي بارتفاع أسعار الذهب العالمية. وبناء عليه، فقد ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي بقيمة تراكمية قدرها ٢٠,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، متمشياً مع تحسن الوضع الخارجي للاقتصاد المصري وكذا التطورات المواتية لسعر الصرف منذ إبريل ٢٠٢٥.

✓ وعلى جانب، صافي الأصول المحلية (NDA) فقد سجلت (١٢,٨ تريليون جنيه مصري) في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ بزيادة طفيفة بنسبة ١,٥%، مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠٢٥ (في ضوء إجراءات الضبط المالي).

- حيث سجل الائتمان الممنوح للحكومة والشركات العامة نحو ١١,٨ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ٤,٧ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- استمر معدل النمو الحقيقي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص بالعملة المحلية في تسجيل مستويات موجبة للربع السادس على التوالي ليسجل ١١,٨% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بمتوسط قدره ١٤,٢% في الربع السابق.

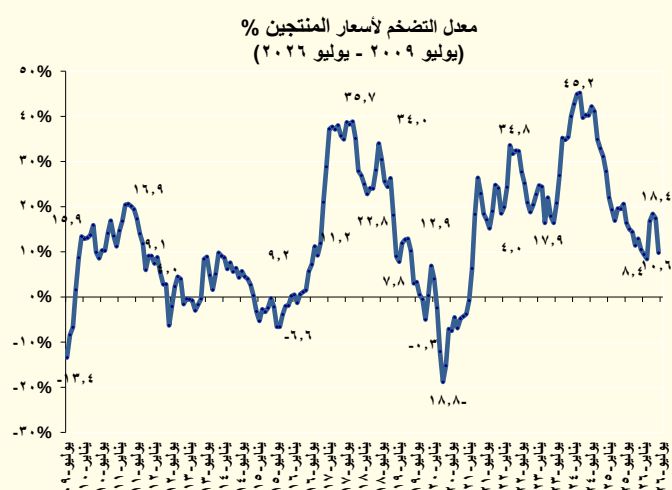
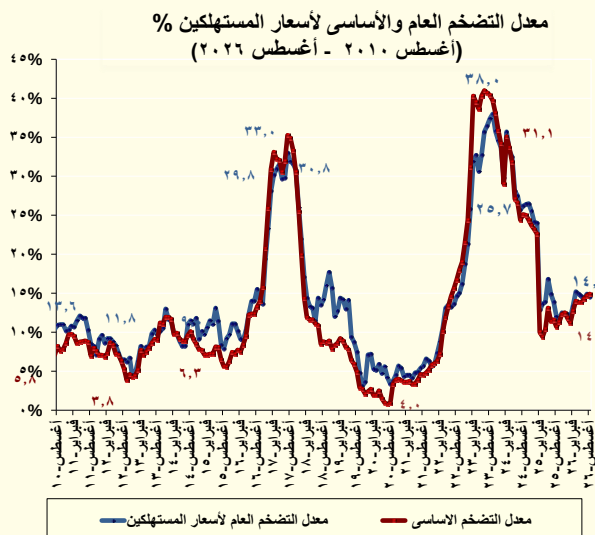
على جانب الخصوم

- ✓ إرتفعت إجمالي العملة المحلية في القطاع المصرفي بنسبة ٤,٢% في ديسمبر ٢٠٢٥ مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠٢٥ لتصل ١١ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- حيث سجلت الودائع بالعملة المحلية ٩,٦ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- كما سجلت العملة المحلية المتداولة ١,٤ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- وعلى الجانب الآخر، سجلت إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية ٣ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- وجدير بالذكر أن إجمالي الودائع غير الحكومية قد بلغت ٨٠,٣% من إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي، كما سجلت نسبة القروض إلى الودائع عند ٦٥,٣% في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥.



التضخم

- ساعدت إصلاحات السياسة النقدية المطبقة بوضع معدلات التضخم العام والأساسي في مسار نزولي، ولقد بلغ معدل التضخم العام السنوي ١٤,٥% في أغسطس ٢٠٢٦، مقابل ٣٨% أعلى نقطة بلغها في سبتمبر ٢٠٢٣.
- حقق معدل التضخم الأساسي السنوي نحو ١٤,٩% خلال شهر يوليو ٢٠٢٦، مقابل ١٤,٧% خلال الشهر السابق.



واصل البنك المركزي المصري تثبيت سعر الفائدة للمرة الخامسة على التوالي.

✓ وفي إجتماعها الأخير، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري يوم ٢٤ أغسطس ٢٠٢٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٠% و ٢٠,٠% و ١٩,٥% على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ١٩,٥%.

✓ وقد انخفض عائد السندات الأوروبية المصرية (Eurobond yield) بمتوسط ٦٦ نقطة أساس في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، استمراراً للاتجاه التنازلي الذي بدأ منذ بداية السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مما يعكس ثقة المستثمرين في مسار الإصلاح الاقتصادي المطبق حالياً في مصر.

القطاع الخارجي

معاملات القطاع الخارجي للاقتصاد المصري خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (وفقاً للبنك المركزي المصري).

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن ارتفاع صافي التدفق للداخل ليصل إلى نحو ٩,٩ مليار دولار خلال فترة العرض، مدفوعاً بتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٣,٠ مليار دولار (منها نحو ٣,٥ مليار دولار تدفقات واردة خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠٢٥ في إطار تنفيذ صفقة علم الروم)، بينما حققت الاستثمار في محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار (حيث شهدت الفترة التي تزامنت مع اندلاع الصراع في المنطقة - الفترة يناير-مارس ٢٠٢٦ - تحقيق الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٩,٥ مليار دولار).

وعلى الجانب الآخر، بلغ عجز حساب المعاملات الجارية نحو ١٤,٦ مليار، بينما حقق صافي التحويلات الجارية بدون مقابل ارتفاعاً بمعدل ٣١,١% ليصل إلى نحو ٣٤,٧ مليار دولار أساساً لتصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج، كما ارتفع الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ١٩,٢% ليحقق نحو ١٢,٩ مليار دولار لارتفاع كل من الإيرادات السياحية وحصيلة رسوم المرور بقناة السويس والتي بدأت تستعيد جزء من مستوياتها السابقة. وبالنسبة لعجز الميزان التجاري السلعي فقد بلغ نحو ٤٧,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وقد أسفر كل ذلك عن ثبات عجز ميزان المدفوعات الكلي عند نحو ١,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، مقابل ١,٩ مليار دولار لنفس الفترة من العام السابق.

وقد ساهمت العوامل التالية في تحسن العجز في حساب المعاملات الجارية خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠٢٦ / ٢٠٢٥ كما يلي:

- تصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو ٣٢,٠% لتسجل نحو ٣٤,٩ مليار دولار مقابل نحو ٢٦,٤ مليار دولار.
- ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ١٤,٩% لتسجل نحو ١٤,٤ مليار دولار مقابل نحو ١٢,٥ مليار دولار.
- ارتفاع إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٢٢,١% لتصل إلى نحو ٣,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٦ مليار دولار)، وذلك لارتفاع كل من الحمولة الصافية بمعدل ١٨,٥% لتصل إلى ٤٢٦,٩ مليون طن، وعدد السفن العابرة بمعدل ٧,٦% لتسجل نحو ١٠,٠ آلاف سفينة.

وعلى نحو آخر، قد حدثت العوامل التالية من التحسن في حساب المعاملات الجارية كما يلي:

- ارتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بمقدار ٦,٧ مليار دولار وبمعدل ٢٣,٨% ليصل إلى نحو ٣٤,٧ مليار دولار (مقابل نحو ٢٨,٠ مليار دولار)، وذلك نتيجة أساسية لارتفاع الواردات غير البترولية بمقدار أكبر من ارتفاع الصادرات غير البترولية، وذلك على النحو التالي:
 - ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو ٨,٣ مليار دولار وبمعدل ١٥,٦% لتصل إلى نحو ٦١,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٥٣,٦ مليار دولار)، وقد تركز الارتفاع في الواردات من السلع الوسيطة بنسبة بلغت ٤٤,٣% من إجمالي الزيادة في الواردات غير البترولية، والجدير بالذكر أنها مهمة للعملية الإنتاجية بما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
 - في حين ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ١,٧ مليار دولار وبمعدل ٦,٦% لتصل إلى نحو ٢٧,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٢٥,٦ مليار دولار)، وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الخضر الطازجة والمبردة والمطبوخة، والأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي، والملابس الجاهزة، والفواكه الطازجة والمجففة.
- ارتفاع عجز الميزان التجاري البترولي بنحو ٢,٨ مليار دولار وبمعدل ٢٦,٨%، ليصل إلى نحو ١٣,١ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,٣ مليار دولار)، وذلك نتيجة أساسية لارتفاع الواردات البترولية، وذلك على النحو التالي:
 - ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية البترولية بنحو ٢,٨ مليار دولار وبمعدل ١٩,٥%، لتصل إلى نحو ١٧,٣ مليار دولار (مقابل نحو ١٤,٥ مليار دولار)، وذلك لارتفاع الواردات من كل من الغاز الطبيعي بنحو ٢,٦ مليار دولار، والبتروكيمياويات بمقدار ٨٣١,١ مليون دولار (لارتفاع الكميات المستوردة لكل منهما)، بينما انخفضت الواردات من المنتجات البترولية بمقدار ٦٠٣,٢ مليون دولار (لانخفاض الكميات المستوردة).
 - في حين ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمقدار طفيف بلغ نحو ٥٥,٠ مليون دولار لتصل إلى نحو ٤,٢ مليار دولار، وذلك لارتفاع الصادرات من كل من الغاز الطبيعي بمقدار ٢٣٤,١ مليون دولار، والمنتجات البترولية بمقدار ١٥١,١ مليون دولار (لارتفاع الكميات المصدرة لكل منهما)، وانخفاض الصادرات من البترول الخام بمقدار ٣٣٠,٢ مليون دولار (لارتفاع الكميات المصدرة).

- ارتفاع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل ١٨,٢% ليصل إلى نحو ١٤,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,٢ مليار دولار)، محصلة لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بنحو ٢,٣ مليار دولار لتسجل نحو ١٦,٤ مليار دولار، هذا في حين ارتفعت متحصلات دخل الاستثمار بمقدار ١٠٣,١ مليون دولار لتسجل نحو ٢,٠ مليار دولار.

وقد أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٩,٩ مليار دولار خلال فترة العرض مقابل نحو ٧,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة

- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٣,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار)، وذلك على النحو التالي:

- أسفرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٣,٥ مليار دولار، وذلك وفقاً للتطورات التالية:

- تسجيل الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٧,٢ مليار دولار كنتيجة أساسية للتدفقات الواردة خلال الفترة أكتوبر/ديسمبر ٢٠٢٥ في إطار تنفيذ صفقة علم الروم بقيمة ٣,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٣ مليار دولار).

- استقرار الاستثمارات الواردة لشراء العقارات بمعرفة غير المقيمين عند نحو ١,٦ مليار دولار.

- تحقيق أرباح الفترة المعاد استثمارها صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٣,١ مليار دولار خلال الفترة المناظرة).

- تحقيق حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين صافي تدفق للداخل بنحو ٤٣٠,٩ مليون دولار (مقابل نحو ٣٩٦,١ مليون دولار خلال الفترة المناظرة).

- حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول والثروة المعدنية صافي تدفق للخارج قدره ٤٨٢,٤ مليون دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ ٦٦٩,٦ مليون دولار)، كمحصلة لانخفاض التدفقات الواردة للقطاع (والتي تمثل استثمارات جديدة للشركات الأجنبية) لتسجل نحو ٤,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٠ مليار دولار)، وارتفاع التحويلات إلى الخارج (والتي تمثل استرداد التكاليف التي تحملها الشركاء الأجانب خلال فترات سابقة في أعمال البحث والتنمية والتشغيل) لتسجل نحو ٤,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٣ مليار دولار).

- وقد حققت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للخارج قدره ٢,١ مليار دولار)، ويرجع ذلك بصفة أساسية لتحقيق الفترة يناير-مارس ٢٠٢٦ صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٩,٥ مليار دولار تزامناً مع اندلاع الصراع في الشرق الأوسط.

- سجل التغير على الأصول الأجنبية للبنوك والأصول غير الاحتياطية للبنك المركزي تحسناً في صافي التدفق للخارج (يمثل زيادة في الأصول) ليلغ نحو ٣,٤ مليار دولار (مقابل ١٥٦,٢ مليون دولار فقط).

- سجلت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل صافي استخدام بلغ نحو ٢,٧ مليار دولار (مقابل صافي سداد بلغ نحو ٢,٦ مليار دولار)، حيث سجل إجمالي المستخدم نحو ٨,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٥ مليار دولار)، كما سجل إجمالي الأقساط المسددة نحو ٥,٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,١ مليار دولار).

- سجل التغير على التزامات البنك المركزي صافي تدفق للخارج (يمثل انخفاض في الالتزامات) بلغ نحو ١,٧ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤٢٩,٩ مليون دولار).